

PROVISIONAL

A/42/PV.36
21 October 1987

ARABIC

الجمعية العامة



الدورة الثانية والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة والثلاثين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الثلاثاء ، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسي : السيد فلورين (الجمهورية الديمقراطية الألمانية)

- جدول الانصبه المقررة لقسمه نفقات الامم المتحدة (A/42/563/Add.1) [١٣]
- تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة [١٠]
- تقرير محكمة العدل الدولية [١٣]
- وشارات تفويض الممثلين في الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة :
[٢] (تابع)

(ب) التقرير الأول للجنة وشارات التفويض ؛ التعديل

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥البند ١٢١ من جدول الاعمالجدول الانصبه المقررة لقسمه نفقات الامم المتحدة (A/42/563/Add.1)

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : اود توجيه انتباه الجمعية

العامة الى الوثيقة A/42/563/Add.1 التي تحوي رسالة موجهة اليّ من الامين العام يبلغني فيها ، الحاقا برسالته المؤرخة في ١٥ ايلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، بأن غينيا الاستوائية دفعت المبلغ اللازم دفعه لخفض المبالغ المستحقة عليها المتأخرة ، بحيث تصبح اقل من المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق .

فهل لي أن اعتبر ان الجمعية العامة تقرر أن تحيط علما بهذه المعلومة ؟

تقرر ذلك .

البند ١٠ من جدول الاعمالتقرير الامين العام عن أعمال المنظمة (A/42/1)

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : في السنوات السابقة أحاطت

الجمعية العامة علما بالتقرير السنوي للامين العام . وما لم أسمع اعتراضا سأعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بتقرير الامين العام .

تقرر ذلك .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : بهذا نكون قد اختتمنا النظر في

البند ١٠ من جدول الاعمال .

البند ١٣ من جدول الاعمالتقرير محكمة العدل الدولية (A/42/4)

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : تنتقل الجمعية العامة الان الى

تقرير محكمة العدل الدولية (A/42/4) الذي يغطي الفترة من اول آب/اغسطس ١٩٨٦ الى

٣١ تموز/يوليه ١٩٨٧ .

السيد أوردجونيكيدزي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

(ترجمة شفوية عن الروسية) : ان تقرير محكمة العدل الدولية يدفعنا الى النظر في دور الجهاز القضائي الرئيسي التابع للأمم المتحدة ، وفي امكانية زيادة تعزيره في سياق النظام الشامل للأمن الدولي ، الذي أصبح استقراره حاجة ماسة في يومنا هذا . وفي عالم اليوم المترابط والمتكافل لن يتأتى الأمن الشامل - الذي يعني نسزع الصفة العسكرية عن العلاقات الدولية وتعميم الديمقراطية واضفاء الطابع الانساني على تلك العلاقات - إلا على أساس نظام قانوني عالمي ، يضمن سيادة القانون الدولي على الطموحات السياسية للدول . واقامة نظام أمن شامل ومتساوٍ للجميع تعني بالطبع اعادة هيكلة الوعي السياسي والقانوني ، وبلورة فهم واضح بأن استخدام الوسائل السلمية مطلب حتمي في العلاقات الدولية المتحضرة ؛ كما تتطلب تحليلاً متأنياً لطرق استخدام كل جزء من جهاز الأمم المتحدة بما فيه محكمة العدل الدولية ، على نحو أكثر فعالية .

ان هدف الأمن الشامل هو ضمان السلم بالوسائل السياسية وحدها ، وذلك عن طريق الأمم المتحدة ، وعلى أساس الامتثال الصارم بمبادئ ميثاقها وأحكامها

(السيد أوردجونيكيدزي ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

وشمة عنصر جوهري في هذا الجهاز الدولي هو ، بالطبع ، الاجراءات القضائية الدولية ،
أي محكمة العدل الدولية التابعة للأمم المتحدة . وبالتالي يتعين على المرء أن يلقي
نظرة جديدة على عمل هذه المحكمة وأن يرسم النهج الجديدة لاستخدام قدراتها بفعالية
أكبر بما فيه مصلحة السلم الدولي والنظام القانوني .

ويمكن أن تصبح محكمة العدل الدولية أهم ضامن للسلم والأمن والتعاون فيما
بين الدول . فالمركز الفريد لهذا الجهاز القضائي الرئيسي في المنظمة يجعل ذلك
أمرا حتميا . والطابع الفريد لهذه الهيئة القضائية واضح . فهي ، الى جانب مجلس
الأمن والجمعية العامة ، أحد الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة . وتتمتع المحكمة
بولاية عالمية ، لا تحد منها أية حدود اقليمية أو مجال لأنشطة الدول ، وهذا ما
يجعلها تختلف اختلافا جوهريا عن الأجهزة القضائية الدولية الأخرى .

ولدى المحكمة خبرة كبيرة في تحري النزاعات في مختلف مجالات العلاقات فيما
بين الدول ، وتسهم بالطبع اسهاما مفيدا في الوفاء بالمهمة الرئيسية للأمم
المتحدة ، ألا وهي صيانة السلم الدولي وضمان الأمن . بيد أنه يمكن زيادة تعزيز دور
هذا الجهاز القضائي الرئيسي التابع للأمم المتحدة - فضلا عن الاحكام المكرمة في
ميثاق الأمم المتحدة والنظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية - وتشجيع هذا الدور
بالحاجة الموضوعية الى تعزيز دور القانون الدولي في الشؤون العالمية كما يكون
عالم المستقبل اللا نووي واللاعنف قائما على قاعدة موثوق بها من القانون والنظام
الدوليين .

ولا ينبغي للمرء أن ينسى أن تعزيز فعالية محكمة العدل الدولية يعني أنها
ينبغي أن تتعاون تعاوناً وثيقاً مع الأجهزة الرئيسية الأخرى في الأمم المتحدة .
وبإمكان الجمعية العامة ومجلس الأمن اللجوء إليها بتواتر أكبر لاستصدار فتاوى بشأن
القضايا القانونية الدولية موضع النزاع . إننا نرى محكمة العدل الدولية في
المستقبل جهازاً فعالاً وموثوقاً لتسوية الخلافات يحتل ، لا بمقتضى الميثاق فحسب بسبل
أيضا بحكم الواقع ، مكانا مرموقا في منظومة الأمم المتحدة .

وإذا كانت القوانين الاخلاقية والقضائية البسيطة التي تقود فرادى الاشخاص في علاقاتهم - على حد تشبيه كارل ماركس - تصبح قوانين سامية في العلاقات فيما بين الشعوب ، فإن إحالة القضايا الى المحكمة ستصبح ممارسة طبيعية تستخدم على نطاق واسع في العلاقات الدولية . واحدى الطرق الممكنة للقيام بذلك أن تعترف كل الدول بأن إحالة القضايا الى المحكمة أمر ملزم بشروط يتفق عليها الجميع .

وكما ورد في المقال الذي وجهه ميخائيل سيريفيتش غورباتشوف الى الدورة الحالية للجمعية العامة ، "واقع و ضمانات إقامة عالم آمن" ، "يتعين أن يعترف الجميع بولايتها القضائية الملزمة على أساس شروط متفق عليها بصورة متبادلة" ، وبالتالي ، يقام لكل أعضاء الأمم المتحدة أساس متكافئ لإحالة القضايا الى المحكمة . وهذا يتمشى مع ميثاق الأمم المتحدة ويتيح التنفيذ الاكمل لمبدأ المساواة في السيادة ؛ وهذا سيتمشى أيضا مع متطلبات اضاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية ، وبالطبع لن يكون ذلك سهل التنفيذ ويمكن في المرحلة الاولى أن يتخذ الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن الخطوة الاولى . وسيكون اتخاذ هذه الخطوة من جانبهم متمشيا مع المسؤولية الخاصة التي تتحملها هذه الدول عن مصير الحضارة الانسانية .

السيد تيكيل (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا

الشمالية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أنصت باهتمام الى البيان الذي أدلى به توما ممثل الاتحاد السوفياتي . وأود فقط أن أذكر هذه الجمعية العامة بأن المملكة المتحدة ما برحت منذ ميلاد المحكمة في عام ١٩٤٦ مؤيدا قويا للمحكمة وإنشاء نظام قانوني دولي أوسع . والمملكة المتحدة هي الوحيدة من بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التي قبلت منذ البداية الولاية الالزامية لهذه المحكمة . ويحدونا الأمل أن يحدو بقية الأعضاء الدائمين حدونا . وفي الحقيقة لا يسعنا أن نقول سوى انه كلما ازداد عدد أعضاء الأمم المتحدة الذين يمكنهم حدو هذا الحدو يصبح نظام القانون الدولي والمشاعر التي أعرب عنها ممثل الاتحاد السوفياتي أكثر قوة . وبالتالي فأنا أوافق على ما قاله . وأذكر جميع الأعضاء في هذه الجمعية بأهمية هذه المسألة ، وأوصي جميع الدول الأعضاء التي ترى أنها قادرة على قبول الولاية الالزامية للمحكمة بقبولها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : هل لي أن أعتبر ان الجمعية

العامة قد أحاطت علما بتقرير محكمة العدل الدولية ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : انتهينا بذلك من النظر في

البند ١٣ من جدول الاعمال .

البند ٣ من جدول الاعمال (تابع)

وشائق تفويض الممثلين في الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة :

(ب) التقرير الاول للجنة وشائق التفويض (A/42/630) ، التعديل (A/42/L.3)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : ان مشروع القرار الذي أوصت

باعتماده لجنة وشائق التفويض وارد في الفقرة ٢١ من التقرير ، ونصها كما يلي :

"إن الجمعية العامة ،

"توافق على التقرير الاول للجنة وشائق التفويض" .

وفي هذا الصدد ، أمام الجمعية العامة أيضا تعديل على مشروع القرار . وقدم

هذا التعديل ٣٠ دولة ، وهو وارد في الوثيقة A/42/L.3 . أعطي الكلمة الآن لممثل

الجمهورية العربية الليبية ليعرض التعديل .

السيد التريكي (الجمهورية العربية الليبية) : لاشك في أن التمتع

بعضوية هيئة الامم المتحدة ليس مجرد حق وانما هو في نفس الوقت التزام قانوني وأدبي

بمبادئ الميثاق وشرعة حقوق الانسان وقواعد القانون الدولي ، فضلا عن احترام وتطبيق

قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن . وأي انتهاك لأي مبدأ من تلك المبادئ أو

استخفاف بأي قرار من تلك القرارات يفقد المنتهك والمستخف حق التمتع بعضوية الامم

المتحدة .

وانطلاقا من هذه المعطيات وباسم المجموعة العربية التي أشرف برئاستها لهذا

الشهر ، ونياحة عن الدول الآتية : الاردن والامارات العربية المتحدة والبحرين وتونس

(السيد التريكي ، الجماهيرية
العربية الليبية)

والجزائر والجماهيرية العربية الليبية والجمهورية العربية السورية والجمهورية
العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية وجيبوتي والسودان والصومال والعراق
وعمان وقطر والكويت ولبنان والمغرب والمملكة العربية السعودية وموريتانيا ،
وبالنيابة أيضا عن منظمة التحرير الفلسطينية . باسم تلك الدول وانطلاقا من
المعطيات التي ذكرتها فإننا نتقدم بالظعن في واثق تفويض وفد اسرائيل ، وذلك
للسباب التالية :

أولا ، استخفاف اسرائيل بقرارات مجلس الامن المتعلقة بقضية فلسطين والحالة في الشرق الاوسط وما يتفرع عنهما ، منتهكة بذلك المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ؛
ثانيا ، عدم تنفيذ اسرائيل لقرارات الجمعية العامة المتعلقة بقضية فلسطين والحالة في الشرق الاوسط والتي تطالب بنيل الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، بما فيها الحق في العودة والحق في تقرير المصير والحق في انشاء دولته المستقلة الخاصة به في فلسطين ، والتي تحث أيضا على ضرورة انتهاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية المحتلة ، وفقا لمبدأ عدم جواز اغتصاب الأراضي بالقوة ، وبالتالي ضرورة انتهاء الاحتلال الاسرائيلي من جميع الأراضي المحتلة ، بما فيها القدس والجولان العربية السورية ؛

ثالثا ، عدم تنفيذ اسرائيل لقرارات الجمعية العامة المتخذة بشأن البنود الأخرى المتفرعة من بندي قضية فلسطين والحالة في الشرق الاوسط ؛
رابعا ، انتهاك اسرائيل لحقوق الانسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة والأراضي العربية المحتلة الأخرى ، وبصفة خاصة انتهاكها لاحكام اتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة في ١٣ آب/أغسطس ١٩٤٩ ؛

خامسا ، استمرار قيام اسرائيل بضم الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى ، بما فيها القدس والجولان العربي السوري ، منتهكة بذلك احكام ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي ؛

سادسا ، مواصلة اسرائيل الاعتداء على الدول العربية وتوسيع رقعة عدوانها الى كل من لبنان والعراق وتونس ؛

سابعا ، استمرار اسرائيل في تعاونها مع النظام العنصري في جنوب افريقيا ، وخاصة في المجالات النووية والاقتصادية ، الأمر الذي أدانته المجتمع الدولي ؛

ثامنا ، صدور أوراق تفويض الوفد الاسرائيلي لدى الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة من مدينة القدس المحتلة ، خرقا لقرارات مجلس الامن وخاصة القرار ٤٧٨ (١٩٨٠) وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة ولا سيما القرار رقم ٢٥/١٦٩ المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٠ .

(السيد التريكي ، الجماهيرية
العربية الليبية)

لكل هذه الاسباب ولاستمرار اسرائيل في تحدي الامم المتحدة وعدم الالتزام بقراراتها والامتهتار بها فإننا نتقدم بالطعن في أوراق تفويض الوفد الاسرائيلي ، راجين تعديل الفقرة الخاصة بقبول أوراق تفويض المندوبين بحيث تصبح "فيما عدا ما يتعلق بوشائق تفويض اسرائيل" .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : اعطي الكلمة الان لممثل فنلندا

الذي يود التكلم في نقطة نظامية .

السيد كورهونين (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انني اشير

هذه النقطة النظامية باسم بلدان الشمال - ايسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج - بصدد التعديل الوارد في الوثيقة A/42/L.3 ، الذي عرضه للتو زميلي وصديقي السفير التريكي ممثل الجماهيرية العربية الليبية . وهذا التعديل يقترح رفضي وشائق تفويض اسرائيل .

وباسم بلدان الشمال ، اطلب رسميا عدم اتخاذ أي اجراء بشأن هذا التعديل . وادعوكم ، سيدي الرئيس ، الى التفضل بطرح هذا الاقتراح للتمويت فورا . وياتي اقتراحنا وفقا لاحكام المادة ٧٤ من النظام الداخلي للجمعية العامة . واود ان اؤكد بان الدافع الوحيد لبلدان الشمال الخمسة وراء التقدم بهذا الاقتراح هو تفانيها للنهوض بقدرة الامم المتحدة وسلطتها التي تمكنها من العمل وفقا لمقاصدها الاساسية .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : لقد قدم ممثل فنلندا اقتراحا

وفقا لاحكام المادة ٧٤ من النظام الداخلي بعدم اتخاذ أي اجراء بخصوص التعديل الوارد في الوثيقة A/42/L.3 . وتنص المادة ٧٤ على ما يلي :

"لاي ممثل ، اثناء مناقشة أية مسألة ، ان يقترح تأجيل مناقشة البند

قيد البحث . ويجوز لممثلين اثنين ، بالاضافة الى مقدم الاقتراح ، ان يتكلما

في تأييد الاقتراح ولممثلين اثنين ان يتكلما في معارضته ، ثم يُطرح الاقتراح

فورا للتمويت" .

هل يود أي ممثل أن يتكلم بشأن هذا الاقتراح ؟

السيد رجائي خراساني (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : أود التكلم مؤيدا للاقتراح الحكيم للغاية الذي تقدم به السيد على التريكي ، الممثل الدائم للجماهيرية العربية الليبية ، ومعارضاً للاقتراح الاجرائي الذي تقدم به لتوه الممثل الدائم لفنلندا .

إن الاوراق التي تفوض ممثلي الكيان الصهيوني المزعوم غير الشرعية لدى الامم المتحدة لا صحة لها على الاطلاق وإن الاعتراف بمحتتها سيكون بمثابة إضعاف للنضج الرشيد لهذه الهيئة .

وإن صحة أي ادعاء يجب أن تتأصل في الادعاء نفسه . وإن صحة الادعاء لا يمكن أن تكون أبدا قيمة تقليدية عن طريق الاعتراف أو صناديق الاقتراع أو أي اجراءات تصويت أخرى . فإذا كانت الوثيقة باطلة ، فإنها تظل باطلة حتى لو صوّت العالم كله لصالحها .

ومن ثم فإن الاجراء المتمثل في الاعتراف بورقة باطلة هو إجراء زائف وباطل . ونحن جميعا ندرك أن الكيان المزعوم الذي يحتل فلسطين ليس له أي شرعية - سواء أخذنا في اعتبارنا الجرائم التي يرتكبها باستمرار أم لم نأخذها ، تلك الجرائم التي أشار السيد التريكي الي بعضها عن وجه حق .

(السيد رجائي خراساني ،
جمهورية إيران الإسلامية)

فضلا عن ذلك أعتقد أن جوهر التعديل الهام للغاية المقدم من الممثل الدائم للجمهورية العربية الليبية جدير بالاهتمام ، وأن على الجمعية العامة أن تتفضل باتاحة فرمة واحدة له . وبطبيعة الحال ، من السهل دائما إحباط ذلك التعديل عن طريق أساليب إجرائية . لكنني أعتقد انه سيكون من الحكمة والتعقل والاختبار الجيد لذكاء الجمعية العالمي إعطاء ذلك التعديل فرمة . ولذلك اعتقد ان التعديل الذي قدمه ممثل الجمهورية العربية الليبية ينبغي النظر فيه بشكل جوهري بدلا من مجرد سحقه باستخدام وسائل إجرائية .

ولذلك فإنني أطلب الى الجمعية أن تصوت ضد الاقتراح ، وآمل أن تتاح لجوهر هذا التعديل الهام للغاية الذي قدمه هذه المرة ممثل الجمهورية العربية الليبية الفرمة ولو مرة واحدة في هذه الجمعية .
أود أن أضيف أن وفد بلادي يشارك في تقديم التعديل الذي قدمه السيد علي التريكي .

السيد المصري (الجمهورية العربية السورية) : ان وجود ممثل الكيان الصهيوني ، بيننا تحد سافر لاحكام ميثاق الأمم المتحدة ولقراراتها العديدة . ولا يحوجني الأمر أن أردد وأكرر المبررات والاسباب القانونية التي قدمها الممثل الدائم للجمهورية العربية الليبية لرفض اوراق اعتماد ممثل الكيان العنصري في فلسطين المحتلة . وإنني أناشد هذا المحفل الموقر أن يتخذ الاجراء القانوني المناسب طبقا لميثاق الأمم المتحدة وطبقا لقراراتها بأن يرفض اوراق اعتماد هذا الممثل الذي يعتبر وجوده هنا في هذه المنظمة الموقرة تحديا سافرا لميثاق الأمم المتحدة وللقانون الدولي وحتى للمشاعر الانسانية .

لذلك ، فإن وفد بلادي يسجل اعتراضه الشديد والكامل على الاقتراح الإجرائي الذي تقدم به ممثل فنلندا بالنيابة عن دول الشمال ، ونحن نأمل من هذا المحفل الموقر أن يصوت ضد هذا الاقتراح .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : تكلم عضوان مفارضان للاقتراح

الذي قدمته فنلندا .

وحيث انه لا يوجد أعضاء آخرون يرغبون في التكلم تأييدا للاقتراح ، أ طرح
 للتصويت الآن الاقتراح الذي قدمه ممثل فنلندا والذي يقضي بعدم البت في التعديل
 الوارد في الوثيقة A/42/L.3 .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : انتيفوا وهربودا ، الارجننتين ، استراليا ، النمسا ، جزر

البهاما ، بربادوس ، بلجيكا ، بليز ، بوتان ، بوليفيا ،
 بوتسوانا ، البرازيل ، بورما ، بروندي ، الكامبيرون ،
 كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ،
 كولومبيا ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، قبرص ، الدانمرك ،
 مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ،
 فنلندا ، فرنسا ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ،
 اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، هايتي ، هندوراس ،
 ايسلندا ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، جامايكا ،
 اليابان ، كينيا ، ليسوتو ، ليبيريا ، لكسمبرغ ، ملاوي ،
 مالي ، مالطة ، المكسيك ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ،
 النرويج ، بنما ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، البرتغال ،
 رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، سان فنسنت وجزر
 غرينادين ، ساموا ، ميشيل ، سنغافورة ، اسبانيا ، مسري
 لانكا ، سوازيلند ، السويد ، تايلند ، توغو ، ترينيداد
 وتوباغو ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا
 الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية ، اوروغواي ،
 فنزويلا ، يوغوسلافيا ، زامبيا .

المعارضون : الجزائر ، انغولا ، البحرين ، بنغلاديش ، بنن ، بروني دار السلام ، بوركينا فاسو ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، كوبا ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غينيا ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، الجماهيرية العربية الليبية ، ماليزيا ، ملديف ، موريتانيا ، منغوليا ، المغرب ، نيكاراغوا ، عمان ، باكستان ، قطر ، العربية السعودية ، الصومال ، السودان ، الجمهورية العربية السورية ، تونس ، اوكرانيا (جمهورية الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) ، الامارات العربية المتحدة ، فييت نام ، اليمن .

الممتنعون : الصين ، غينيا - بيساو ، غيانا ، الهند ، مدغشقر ، النيجر ، نيجيريا ، سيراليون ، تركيا ، جمهورية تنزانيا المتحدة .

اعتمد الاقتراح بأغلبية ٨٠ صوتا مقابل ٢٩ وامتناع ١٠ أعضاء عن التصويت *

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : طلب ممثل مالطة الكلمة ، فهل

تتعلق بنقطة نظام ؟

* بعد ذلك أبلغت وفود اكوادور ، وبابوا غينيا الجديدة ، وجزر سليمان ، والجمهورية الدومينيكية ، وسانت كيتس ونيفيس ، وسان تومي وبرنسيبي ، وموريشوس الأمانة العامة بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة . كما أبلغها وفد افغانستان ، وزمبابوي بأنهما كانا ينويان التصويت معارضين وأبلغها وفدا اوغندا وغانا بأنهما كانا ينويان الامتناع عن التصويت .

السيد بورغ - أوليفيير (مالطة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسود

وفد مالطة أن يعلل موقفه بشأن الاقتراح الذي اعتمد توا . إنني أعرف أن هذا طلب غير عادي إجرائيا ، لكنه استجيب له في الماضي ونريد أن نعلل موقفنا باختصار بشأن الاقتراح الذي اعتمد توا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة لممثل مالطة ليعلل

موقفه بعد التصويت .

السيد بورغ - أوليفيير (مالطة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

يتفهم وفد مالطة ويتشاطر تماما مشاعر الإحباط التي تحس بها البلدان العربية والشعب الفلسطيني نتيجة عدم إحراز تقدم في الجهود الرامية الى إيجاد تسوية عادلة ودائمة لازمة الشرق الأوسط ولقضية فلسطين . وفي الوقت نفسه ، تعتقد حكومة بلادي أنه يجب علينا أن نواصل بذل جهودنا لحل هذه المشاكل وتشجيع المفاوضات تحت اشراف الأمم المتحدة . ونرى أن أي تحرك لاستبعاد طرف من هذا المحفل إجراء غير مشر من شأنه أن يقوض بشكل خطير قدرة الأمم المتحدة على الوفاء بأحد مقاصدها الرئيسية ، ألا وهو صيانة السلم والأمن الدوليين .

لهذه الأسباب ، واتساقا مع تمسكنا بمبدأ العالمية صوتنا اليوم لصالح

الاقتراح الإجرائي الذي اقترحه ممثل فنلندا نيابة عن بلدان الشمال .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : اعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في شرح مواقفهم بشأن توصيات لجنة وشائق التفويض ، وأود أن أذكر الأعضاء أنه وفقا لمقرر الجمعية ٤٠١/٣٤ يحدد تعليق التصويت بمدة ١٠ دقائق ويبدلي به الأعضاء من مقاعدهم .

السيد فونفساي (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يود وفد بلادي ، بالنيابة عن وفدي جمهورية فييت نام الاشتراكية وحكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية أن يعرب عن خيبة أملنا وتحفظاتنا فيما يتعلق بتقرير لجنة وشائق التفويض لأنه مرة أخرى صدق على وجود ما يسمى بالحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية في هذه المنظمة العالمية الموقرة . إننا نشعر بألم شديد لأن المجتمع الدولي يعرف جيدا أن الجلادين المتعطشين للدماء في عمارة بول بوت والمتواطئين معهم يسيطرون على ما يسمى بالائتلاف الثلاثي .

ومن المعروف بالمثل أن الأمير نور دوم سيهانوك نفسه أدان صراحة هذه الزمرة التي تمارس الأعمال الإبادية واتهمها بارتكاب الأعمال الاجرامية وبالانتهاك المطرد لحقوق الانسان ضد المقاتلين والمهاجرين من الخمير في المخيمات التي اقيمت في أراضي تايلند . ولذلك فإننا نفهم السبب الذي جعل الأمير - بعد أن تبين الطبيعة الزائفة والطابع المتغير لما يسمى حكومة كمبوتشيا الديمقراطية في المنفى والتي لاتمثل أحدا سوى الحالمةين باعادة بول بوت ونظامه الإبادي الى السلطة في بنوم بنه عاصمة جمهورية كمبوتشيا الشعبية - يحاول اليوم أن يتنمل منها .

وبالنسبة لنا ، وأمام جميع المحبين للسلم والعدل ، فإن جمهورية كمبوتشيا الشعبية - التي هي الممثلة الشرعية الوحيدة لشعب كمبوتشيا الذي عانى طويلا ، والتي تمارس سيطرتها الكاملة على الاقليم الوطني كله بفاعلية وبطريقة ممتازة ، وتتولى ايضا الولاية الكاملة على جميع سكان الاقليم - هي التي لها وحدها الحق في أن تشغل المقعد الذي يخصها بحق في الأمم المتحدة وفي المحافل الدولية الاخرى .

إن الاستمرار في التصديق على ملطات هذا الإئتلاف الزائف يساوي التجاهل المتعمد للتطورات الإيجابية التي حدثت في المنطقة أخيرا ومن بينها بيان حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية بتاريخ ١٧ آب/اغسطس من هذا العام فيما يتعلق بسياساتها الخاصة بالمصالحة الوطنية وهي السياسة التي رحبت بها جميع الأحزاب الوطنية فسي كمبوتشيا . وكان ينبغي على المجتمع الدولي أن يحيط علما بهذه التطورات وأن يشجع هذه العملية الابتدائية للمصالحة الوطنية في كمبوتشيا ، بالإضافة إلى الجهود الرامية إلى إعادة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا .

إن هذا الشعور بالاحباط يدفعني اليوم باسم حكومة بلادي وبالنيابة عن جمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية كمبوتشيا الشعبية ، إلى أن أسجل رسميا تحفظاتنا بشأن تقرير لجنة وشائق التفويض وذلك فيما يتعلق بتمثيل كمبوتشيا الديمقراطية في هذا المحفل .

السيد ايبانيز فاخاردو (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : فيما

يتعلق بالتقرير الاول للجنة وشائق التفويض (A/42/630) ، يود وفد كوبا أن يعرب عن تحفظاته بشأن وشائق التفويض التي قدمها المتكلمون باسم ما يسمى جمهورية كمبوتشيا الديمقراطية . إن تشجيع هذا النوع من الخيال لا يعتبر أفضل نهج لحل مشكلة كمبوتشيا ، كذلك فإننا لا نخدم الشعب الكمبوتشي بالسماح لممثلي بول بوت بأن يشغلوا مقعدا في هذه القاعة .

إن بلدي يرى أن جمهورية كمبوتشيا الشعبية هي وحدها التي تمثل شعب كمبوتشيا بعد أن أعادت إليه الكرامة والهدوء ، ومركز الانسان الذي حرم منه سنوات طويلة على يد الذين يحاولون اليوم أن ينصبوا أنفسهم ممثلين عنه .

السيد الاثطل (اليمن الديمقراطية) : باسم وفدي الجماهيرية العربية

الليبية والجمهورية العربية السورية ووفد بلادي ، جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، أود أن أسجل تحفظنا على وشائق تفويض ما يسمى بكمبوتشيا الديمقراطية ونطالب بإنهاء احتلالها غير الشرعي لمقعد كمبوتشيا في الأمم المتحدة ، حتى يتمكن

شعب كمبوتشيا وحكومته الشرعية ، في جمهورية كمبوتشيا الشعبية من الإسهام بدورهما
الفعال في هذه المنظمة الدولية .

السيد امترغاليون (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة

عن وفود اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية بلغاريا الشعبية
وجمهورية بولندا الشعبية وجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ، وجمهورية اوكرانيا
الاشتراكية السوفياتية وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية والجمهورية
الديمقراطية الالمانية وجمهورية منغوليا الشعبية وباسم وفد بلادي أود أن أعرب عن
اعتراضنا الشديد على وثائق تفويض مجموعة من الافخاص تدعي أنها تمثل ما يسمى
كمبوتشيا الديمقراطية .

لقد أعربت بلادنا في الدورات السابقة للجمعية العامة بوضوح مرارا وتكرارا
عن مواقفنا بشأن هذه المسألة . إن مقعد كمبوتشيا في الأمم المتحدة من حق الحكومة
الشرعية لجمهورية كمبوتشيا الشعبية .

إن الوفود التي أتكلم باسمها ترفض مرة أخرى وبشكل قاطع المشاركة غير
المشروعة لممثلي ما يسمى بكمبوتشيا الديمقراطية في أعمال الجمعية العامة ، ونحن
نرى أن وجودهم هنا إهانة جسيمة لذكرى الملايين من ضحايا عمالة بول بوت الابدائية
وانتهاكا للاهداف والمقاصد الواردة في ميثاق الأمم المتحدة .

إن حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية التي انشئت نتيجة لانتخابات عامة لا تزال
تمارس السيطرة الفعالة على جميع أراضي البلاد . وهي بالإضافة الى ذلك تنفذ سياسة
السلم والتعاون وتدعو بهمة ونشاط الى تطبيع الحالة في جنوب شرقي آسيا .

إن الوفود التي طلبت الكلام باسمها ترى بحزم إن حكومة جمهورية كمبوتشيا
الشعبية فقط ، والممثلين الذين تعينهم هي ، لهم وحدهم الحق المشروع في تمثيل
الشعب الكمبوتشي في الأمم المتحدة ، وفي سائر المنظمات الدولية الاخرى .

السيد هوانغ جيا هوا (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : إن الوفد الصيني يؤيد الاقتراح المقدم من لجنة وشائق التفويض بشأن قبول وشائق تفويض وفد كمبوتشيا الديمقراطية ويكرر مرة أخرى أن الحكومة الائتلافية في كمبوتشيا الديمقراطية هي الممثل الحقيقي الوحيد لجمهورية كمبوتشيا والشعب الكمبوتشي . أما ما يسمى بحكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية التي ليست سوى حكومة عميلة لسلطات أجنبية فليس لها أي حق على الإطلاق في تمثيل الشعب الكمبوتشي .

وفي الوقت نفسه ، أود أن أكرر أنه لا يجب أن يفسر بأي شكل من الأشكال السماح لممثل أفغانستان بالاشتراك في الدورة الحالية للجمعية العامة على أنه إقرار للحالة الناشئة عن الغزو العسكري الأجنبي لأفغانستان واحتلالها .

السيد أغا (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : فيما يتعلق بالتقرير الأول للجنة وشائق التفويض الوارد في الوثيقة (A/42/630) المؤرخة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ ، يود وفدي أن يسجل تحفظه الرسمي على وشائق تفويض الوفد الذي يمثل أفغانستان في الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة . وهذا الموقف يتماشى مع موقف باكستان المبدئي إزاء الحالة في أفغانستان حيث يشكّل التدخل العسكري الأجنبي انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : تبت الجمعية العامة الآن في توصية لجنة وشائق التفويض الواردة في الفقرة ٢١ من تقريرها الأول (A/42/630) . لقد اعتمدت اللجنة مشروع القرار دون تصويت . إذا لم أسمع أي اعتراض سأعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو .

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢/٤٢) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة لممثل أفغانستان الذي طلب الكلام في نقطة نظام .

السيد روشان - روان (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نلاحظ أن الفقرتين ١٣ و ١٥ الوارديتين في التقرير الأول للجنة وشائق التفويض (A/42/630) تحتويان على بيانين لوفدين يتعلقان بوشائق تفويض وفدي ، وقد استمعنا اليوم الى بيانان على نفس المنوال .

وفي هذا الصدد ، أود ، كما فعلت في الماضي ، أن أرفض شرعية وأهمية مثل هذه البيانات ، كما أود أن أقول أن حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية لا تستمد شرعيتها إلا من مصدر واحد لاغير هو شعبها . لذلك أود أن أسجل رسميا رفض وفدي الكامل للبيانات الواردة في الفقرتين ١٢ و ١٥ من التقرير الذي أشرت إليه توا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين

الذين يرغبون في تعليق مواقفهم بشأن القرار .

السيد سون سان (كمبوتشيا الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

قبل لحظات أعتمت الجمعية العامة بتوافق الآراء تقرير لجنة وشائق التفويض مؤكدة بذلك مرة أخرى أهلية وفدي بوصفه عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة وأن حكومته الائتلافية هي الممثل الشرعي والوحيد لشعب كمبوتشيا .

أود باسم الشعب الكمبوتشي والحكومة الائتلافية وبالاصالة عن نفسي أن أعرب عن عميق تقديرنا وعن مدى فخرنا لهذا الإجراء الذي ينم عن العدالة ويبين مجددا التزام المجتمع الدولي بحكم القانون والمبادئ الأساسية التي تحكم منظماتنا . ويعتبر هذا الإجراء أيضا إدانة للتوسعيين الذين لم يشوبوا إلى رشدهم وما فتئوا يسمعون إلى تحدي معايير القانون الدولي وإلى فرض نظام سياسي عالمي جديد يركز على قوة السلاح .

إن شعب الخمير يرى في هذا تأكيدا جديدا لصواب وشرعية الكفاح الوطني الذي خاضه زهاء ٩ سنوات من أجل استعادة استقلاله وحرية وكرامته . ونجد في هذا الإجراء ارتياحا وتشجيعا كبيرين لاستمرارنا في هذا الكفاح البطولي ما دامت هناك ضرورة لذلك ، وعلى الرغم من جميع الصعوبات التي تواجهنا ، حتى يتحقق النصر النهائي . إن القضية العادلة تنتصر في النهاية .

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا العميق أيضا لجميع الوفود الصديقة التي أمل أن تعتمد بأغلبية ساحقة مشروع القرار A/42/L.1 بشأن الحالة في كمبوتشيا ونكرر هنا في الجمعية العامة مناقشتنا من أجل الانسحاب الكامل غير المشروط للقوات الأجنبية ، أي القوات الفيتنامية ، من بلادنا لئلا يتسنى لشعبنا أن يمارس ، في سيادة

كاملة ، حقه المقدس في تقرير المصير عن طريق الانتخابات الحرة تحت اشراف الامم المتحدة وليتسنى لكمبوديا ان تصبح مرة اخرى دولة مستقلة ومسالمة ومحايدة وغير منحازة تعيش في سلم ومودة مع جيرانها في المنطقة .

إن جميع الشعوب المقهورة التي هي ضحية لسياسة التوسع أو الغزو أو مهتدة بذلك لا يسعها إلا أن تشاطرنا الفرحه إزاء اتخاذ هذه المقررات التي أعربت فيها الجمعية العامة عن تأييدها لبلد صغير وعن تضامنها معه ، وهو البلد العضو في الامم المتحدة ، الذي انتهكت سيادته وسلامته الاقليمية دولة مجاورة أقوى منه ، الا وهي جمهورية فييت نام الاشتراكية ، في تحد للاخلاق والقانون الدولي . وإن العودة الى السلم الحقيقي والدائم لن تكون ممكنة إلا عندما تسحب فييت نام جميع قواتها من كمبوديا ويتمكن شعب الخمير مرة أخرى من ممارسة حقه في تقرير المصير دون تدخل أجنبي .

وفي الختام ، أود باسم الحكومة الائتلافية والشعب الكمبودي أن أؤكد من جديد رسميا التزامنا بالمبادئ الاساسية لميثاق الامم المتحدة وتصميمنا على تقديم مساهمتنا ، مهما كانت متواضعة ، في صيانة السلم والامن الدوليين .

السيد بدوي (مصر) : السيد الرئيس ، يود وفد بلادي أن يسجل النقاط

الاتية . أولا ، أن تأييد الاقتراح الإجرائي المقدم من وفد فنلندا يأتي تمثيا مع الموقف الذي تتبناه مصر في املوب معالجة جهود التسوية العلمية في الشرق الاوسط والتوصل الى حل عادل للمشكلة الفلسطينية وذلك من خلال تشجيع التفاوض بين الاطراف عن طريق عقد مؤتمر دولي للسلام تحت لواء الامم المتحدة .

ثانياً ، إن موقف مصر من التسوية العادلة والشاملة لمشكلة الشرق الاوسط هو أنها يجب أن تتضمن العناصر الآتية : (١) ضرورة انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة منذ ٥ حزيران/يونيه ١٩٦٧ ، سواء في الجولان السورية أو الضفة الغربية وغزة أو القدس العربية ، (٢) ضرورة احترام حقوق جميع الدول والشعوب بالمنطقة للعيش في أمن وسلام ، (٣) ضرورة تحقيق المطالب المشروعة للشعب الفلسطيني ، وفي مقدمتها حقه المشروع في تقرير المصير .

ثالثاً ، إن مصر في سعيها الدؤوب من أجل تحقيق هذه التسوية ترى أنه من الواجب أن تعود المنطقة الظروف والملابسات التي من شأنها تشجيع الاطراف المعنية للعمل من أجلها . ولذلك فهي تدين مرة أخرى كل الممارسات التي تقوم بها سلطات الاحتلال الاسرائيلي في الاراضي المحتلة ، وهي ممارسات تتناقض مع اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ ، وتطالب بكل حزم السلطة المحتلة بالتوقف فوراً عن كل هذه الممارسات القسرية ضد أبناء الشعب الفلسطيني .

السيد لاوتنشلاغر (جمهورية المانيا الاتحادية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : أود أن أجدل موقفنا فيما يتعلق بوثائق تفويض وفد أفغانستان . إن تصويتنا لصالح تقرير لجنة وثائق التفويض لا يعني ضمناً أننا نعتبر بشريعة النظام في كابول .

السيد فوندر (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أن أجدل من

الواضح تماماً أن اشتراك وفدي في توافق الآراء بشأن تقرير وثائق تفويض الممثلين لا ينبغي أن يفسر بأي حال كإعتراف من جانب بلجيكا بالنظام الحالي في أفغانستان .

سير كريستين تيكيل (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

إن عدم قيام وفدي بالطعن رسمياً في وثائق تفويض وفد أفغانستان لا ينبغي أن يندرج اليه على أنه يعني ضمناً أن حكومة المملكة المتحدة سوف تتعامل مع النظام الحالي في كابول على أساس التعامل فيما بين الحكومات .

السيد غيبرييمدين (اشيوبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انضم
وفدي الى توافق الآراء بشأن اعتماد التقرير الاول للجنة وشائق التفويض . ومع ذلك
فإنني أود أن أمجل رسميا أن هذا التصويت لا ينبغي أن يفسر بومفه قبولاً لتواجد ممثلي
ما يسمى بكمبوتشيا الديمقراطية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بهذا تكون الجمعية العامة قد
انتهت من نظر التقرير الاول للجنة وشائق التفويض .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٥